تحليل العلاقة التكاملية بين الشفافية و الإفصاح المحاسبي لتفعيل مبادئ حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية – دراسة ميدانية-

Analyse de la relation intégrale entre la transparence et la divulgation comptable pour activer les principes de la gouvernance d'entreprise sur la qualité des rapports financiers - Une étude de terrain -

سمسوم صليحة، جامعة الجزائر 3 –الجزائر، semsoumsaliha@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/08/18 تاريخ القبول: 2020/11/30 تاريخ النشر: 2021/12/30

ملخص: حدثت خلال السنوات الأخيرة سلسلة من الإختلالات المالية والمحاسبية المختلفة في كثير من الشركات وذلك لغياب ادارتها الى الممارسة السليمة في الرقابة و الإشراف، وهو ما أدى إلى تبني مفهوم حوكمة الشركات لمواجهة حالات الفساد المالي والمحاسبي الذي تعاني منه معظم الشركات، و لاسيما ما يتعلق بإعداد التقارير المالية. لذا سعينا من خلال هذه الورقة البحثية محاولة دراسة أثر حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي والشفافية وجودة التقارير المالية في ظل تبني النظام المحاسبي المالي وعرض العلاقة التكاملية ما بينهم .

الكلمات المفتاحية : حوكمة الشركات ؛ الإفصاح المحاسبي ؛الشفافية ؛ جودة التقارير المالية.

تصنيف JEL :G34- M4

***Abstract*:** Au cours des dernières années une série de déséquilibre financière et comptable ont été enregistré dans plusieurs sociétés parce que leurs administrations manquaient d'exercice adéquat lors du contrôle et la supervision.. Ce qui a poussé à adopter le concept de gouvernance d'entreprises pour faire face à des cas de corruptions financière et comptable qui ont affecté la plupart des sociétés , notamment ce qui concerne l'élaboration des rapports financiers. C'est pourquoi nous avons tenté durant cet exposé d'étudier l'impact de la gouvernance d'entreprises sur la divulgation, la transparence et la qualité des rapports financiers, dans le cadre d'adoption du système comptable financier, sans oublier de montrer la relation intégrale entre ces éléments.

keyword ; Gouvernance d'entreprise ; divulgation comptable ; la transparence ; la qualité des Rapports Financiers.

المؤلف المرسل: سمسوم صليحة،

الايميل: semsoumsaliha@gmail.com

1. مقدمة:

تزايد الاهتمام بمفهوم حوكمة المؤسسات في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية وخاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية والتغير في البيئة النظامية للمؤسسات.

ومن أهم أسباب هذه الانهيارات هو انتشار الفساد المحاسبي الراجع الى عدم تطبيق المبادئ المحاسبية و نقص الإفصاح والشفافية وعدم إظهار البيانات والمعلومات الحقيقية التي تعبر عن الأوضاع المالية للوحدات الاقتصادية، مما أدى إلى فقدان الثقة في المعلومات المالية التي تتضمنها التقارير المالية. لذلك تعتبر حوكمة الشركات أداة فعالة للتأكد من موضوعية التقارير المالية من خلال الالتزام بتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية إذ تعتبران وجهان لعملة واحدة يؤثر ويتأثر بالآخر.

مشكلة الدراسة:

في ضوء ما سبق يتبين مدى أهمية تطبيق قواعد الحوكمة في التأثير على مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية لذلك فان مشكلة الدراسة تكمن في التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة حوكمة الشركات في تحقيق العلاقة التكاملية بين الشفافية و الإفصاح المحاسبي على جودة التقارير المالية؟

و ضمن هذا السؤال الجوهري تتدرج عدة استفسارات ثانوية نجد من أهمها:

- ما هي وجهة نظر كل من الأساتذة الأكاديميين و المهنيين حول حوكمة المؤسسات والإفصاح المحاسبي؟
- كيف يؤثر تطبيق حوكمة المؤسسات على جودة التقارير المالية؟
- ما مدى اعتماد حوكمة المؤسسات في البيئة الجزائرية؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم صياغة الفرضيات التالية:

- تقوم حوكمة المؤسسات على مجموعة من المبادئ لتحقيق جودة التقارير المالية؛
- للإفصاح و الشفافية علاقة قوية لتحقيق مبادئ حوكمة المؤسسات بغية تعزيز جودة التقارير المالية؛

- تواجه المؤسسات الجزائرية عدة صعوبات في تطبيقها للحوكمة بصفة عامة و تحقق مبدأ الإفصاح على وجه خاص و هو ما انعكس سلبا على جودة التقارير المالية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

- الوقوف على الجوانب الفكرية والتقييمية لحوكمة الشركات؛
- الوقوف على دور الإفصاح والشفافية وتأثره بقواعد الحوكمة؛
- الوصول إلى العلاقة المتداخلة بين قواعد الحوكمة وكل من الإفصاح المحاسبي والشفافية على جودة التقارير المالية.

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة الحاجة الماسة الى تدعيم مفاهيم الإفصاح والشفافية والمساءلة والنزاهة وحوكمة الشركات وترسيخ تطبيقها حتى نحول دون تكرار الأزمات العالمية التي حدثت وأدت الى انهيار كيانات اقتصادية قوية والتي نتجت عن افتقار الشفافية والإفصاح والذي ساهم بشكل كبير في الضعف المالي سواء على مستوى الوحدة الاقتصادية أو على المستوى القومي.

من أجل تحقيق ذلك، سنحاول تقديم هذا العمل من خلال أربعة محاور: بحيث سنخصص المحور الأول للإطار النظري لحوكمة الشركات، أما المحور الثاني فسنحاول فيه الإحاطة بالإطار النظري لمبدأ الإفصاح المحاسبي والشفافية في التقارير المالية، في حين سنهتم من خلال المحور الثالث بدراسة طبيعة العلاقة بين الإفصاح المحاسبي و الشفافية، وأخيرا سنستعرض في المحور الرابع الدراسة التطبيقية التي نتناول فيه تحليل للعلاقة المتكاملة بين الحوكمة ومبدأ الإفصاح والشفافية في تحقيق جودة التقارير المالية.

المنهج المتبع:

في محاولة منا للإلمام بجميع جوانب الموضوع و للإجابة على التساؤلات المطروحة فانه تم الاعتماد بشكل كلي على المنهج الوصفي التحليلي وهذا لكونه الأنسب لمعالجة هذا النوع من الدراسات ، أين تم استخدام قائمة استقصاء لاستطلاع رأي العديد من الفئات المهتمة بحوكمة الشركات ، وتطلب ذلك تحديد مجتمع الدراسة و الذي تمثل في ثلاث فئات : أساتذة جامعيون ، محاسبيين و مسيرو مؤسسات ، وذلك لمعرفة أرائهم فيما يتعلق بالعلاقة بين

الإفصاح المحاسبي والشفافية وتوضيح مبررات استخدامها من ناحية، وحوكمة الشركات من ناحية اخرى.

وقد تطلبت الدراسة التطبيقية الى استخدام الأساليب الإحصائية في تحليل الإجابات الواردة منهم.

الدراسات السابقة:

1.دراسة الباحثين: سميرة دواف، عباس فرحات، عنوان : "**الشفافية في الافصاح لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية**"مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر، المجلد 03، العدد 01، 2019/06/30. هدفت الدراسة الى بيان دور الشفافية في الافصاح لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية، إذ تضمنت الشفافية في الافصاح توفير مخرجات محاسبية بأعلى مستوى من الجودة وتقلل من حالات عدم تماثل المعلومات المحاسبية على النحو الذي يلبي احتياجات مستخدميها و تمكنهم من اتخاذ قراراتهم، خلصت هذه الدراسة الى نتيجة مفادها أن الشفافية ليست بديلا عن الافصاح المحاسبي بل هي وسيلة لتحقيقه من خلال الالتزام بالقيم الأخلاقية و قواعد السلوك المهني وتوفير البيئة الملائمة للارتقاء بمستوى الافصاح لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

2.دراسة الباحثة : لقسوم حنان ،عنوان :" **أثر الافصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية : دراسة تطبيقية حول بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف**"،أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر،2018/2017، هدفت الرسالة إلى دراسة أثر الافصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية ، دراسة تطبيقية حول بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف. وتشير النتائج المتوصل إليها الى أن مستوى الافصاح المحاسبي في المؤسسات محل الدراسة متوسط بالإضافة إلى

أن هناك تأييد كبيير من طرف المستجوبين على مساهمة الافصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة القوائم المالية ، كما خلصت الدراسة أي أن هناك علاقة قوية بين الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية من حيث تحقيق الخصائص النوعية و علاقة ضعيفة جدا بين الإفصاح المحاسبي وممارسة المؤسسات محل الدراسة لإدارة الأرباح.

1. الإطار النظري لحوكمة الشركات:

بعد أن صدرت الولايات.م.أ مصطلح الخوصصة لمعظم دول العالم ، بدأ مصطلح جديد في غزو العالم، و هو ما يطلق عليه Corporate Governance، تم تعريبه إلى مصطلح حوكمة الشركات، و بدأ البنك و صندوق النقد الدوليين في قياس مدى التزام الأسواق المالية العالمية بهذا المصطلح من خلال عدة معايير تم وضعها في اطار برامج الإصلاح الاقتصادي التي تطبقها العديد من دول العالم.

1.1. مفهوم الحوكمة و تعريفها:

لقد تعددت الآراء بين مختلف الكتاب و الباحثون في التعبير عن مفهوم أو تعريف حوكمة الشركات نتيجة لتعدد اهتماماتهم وتخصصاتهم وأيضا لارتباط موضوع حوكمة الشركات بمجالات وأطراف مختلفة، كالإدارة و مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح، ظهرت الكثير من التعريفات المتنوعة لحوكمة وأصحاب المصالح، ظهرت الكثير من التعريفات المتنوعة لحوكمة الشركات في الأدبيات المحاسبية ومن ضمنها:

الحوكمة هي "النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية. (Tarek Abdel-Al Hammad, 2007 , p4)" كما عرف المجمع العربي للمحاسبين القانونيين الحوكمة على أنها "مجموعة من المسؤوليات و الممارسات

التي يتبعها مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بهدف تقديم توجيه استراتيجي وضمان تحقيق الأهداف، والتحقق من إدارة المخاطر بشكل ملائم واستغلال موارد المؤسسة على نحو مسئول." (The Arab Society of Certified Accountants, 2004) وقدمت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD

بأن الحوكمة "نظام يتم بواسطته توجيه ورقابة منظمات الأعمال، والحوكمة تحدد هيكل توزيع الواجبات والمسؤوليات بين المشاركين المختلفين في الشركة المساهمة، مثل مجلس الإدارة، و المديرين، وغيرهم ذوي المصالح، وتضع القواعد والأحكام لاتخاذ القرارات لشؤون الشركة المساهمة، وبهذا الإجراء، فإن الحوكمة تعطى الهيكل الملائم الذي تستطيع من خلاله الشركة وضع أهدافها، والوسائل لتحقيق هذه الأهداف، والعمل على مراقبة الأداء." (OECD,

(2004وتعرف أيضا "بأنها فن ممارسة الرشاد والعقلانية، وتعظيم الثقة وتنمية عوامل الأمان، وتفعيل وتوظيف الموارد، وزيادة وتنمية القيمة المضافة وتحقيق حكمة ورصانة السلوك والتصرفات الإدارية وحماية المشروعات من عناصر الفساد الإداري". (Al- Khudairi Mohsen Ahmed, 2005, p56)

وقد عرف هندي حوكمة الشركات بأنها"هي الوسيلة التي تضمن للمجتمع، إدارة الشركة تعنى بمصالح الأطراف التي يهمهم أمرها ".(Hindi Mounir, 2009 , 5)

ومما تقدم من تعريفات متعددة نستخلص أهم الملامح التي تميز حوكمة الشركات، فقد أجمعت التعريفات على أنها مجموعة من المبادئ والقواعد التي تنظم العلاقات بين الشركة والأطراف ذات العلاقة بالشركة وتحدد مسؤولية كل طرف.

2.1. خصائص حوكمة الشركات:

من خلال التعاريف السابقة لحوكمة الشركات يمكن استنتاج الخصائص التي تتميز بها الحوكمة من خلال:(Azzawi Omar,Bouzid Sayeh November , 2011, p 188)

أ. الإنضباط: و هو اتباع السلوك الأخلاقي المناسب و الصحيح، و يقصد بذلك الانضباط في كل شيء مثل الانضباط في أداء كل عمل.

ب. الشفافية: تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث و يجب أن ترتكز على المصداقية و الوضوح و الإفصاح و المشاركة.

ت. الاستقلالية: و التي تتحقق من خلال وجود رئيس مجلس إدارة مستقل عن الإدارة العليا، وجود مجلس إدارة اشرافي مستقل عن مجلس الإدارة التنفيذي، وجود لجنة مراجعة يرأسها عضو مجلس ادارة مستقل.

ث.المسألة: إمكانية تقييم و تقدير أعمال مجلس الإدارة.

ج. العدالة: يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات المعاملة المتساوية العادلة بين المساهمين، أي يجب احترام حقوق مختلف مجموعات أصحاب المصلحة في الشركة .

ح. المسؤولية: أي وجود مسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في الشركة.

خ. المسؤولية الإجتماعية: النظر إلى الشركة كمواطن جيد و يجب على المؤسسة زيادة الوعي الاجتماعي من خلال تبني المسئولية الاجتماعية.

3.1. أهمية حوكمة الشركات: تزداد أهمية الحوكمة في إدارة الشركات لزيادة الثقة في المعلومات الواردة في القوائم المالية المنشورة لمستخدميها، خاصة المساهمين والمتعاملين في سوق الأوراق المالية، حفاظا على حقوقهم، ويحقق إتباع القواعد السليمة لحوكمة الشركات مزايا كثيرة أهمها : (Mohamed Hassan Youssef, June 2007 ,p6)

- ضمان قدر ملائم من الطمأنينة للمستثمرين و حملة الأسهم على تحقيق عائد مناسب لاستثماراتهم مع العمل على الحفاظ على حقوقهم و خاصة صغار المساهمين؛
- تعظيم القيمة السوقية للأسهم، و تدعيم تنافسية الشركات في أسواق المال العالمية، خاصة في ظل استحداث أدوات و آليات مالية جديدة، و تشكيل اندماجيات أو استحواذ أو بيع لمستثمر رئيسي؛
- التأكد من كفاءة تطبيق برامج الخوصصة وحسن توجيه الحصيلة منها إلى الاستخدام الأمثل لها، منعا لأي من حالات الفساد التي تكون مرتبطة بذلك ؛
- توفير مصادر تمويل محلية أو عالمية للشركات سواء من خلال الجهاز المصرفي أو أسواق المال، و خاصة في ظل تزايد سرعة انتقال التدفقات الرأسمالية.

4.1. أهداف حوكمة الشركات

تتجسد معالم و أهداف الحوكمة الجيدة بتحقيق الأهداف التالية: (Ahmed Makhlouf, 2009, p 10)

- تحسين القدرة التنافسية للوحدات الاقتصادية وزيادة قيمتها؛
- فرض الرقابة الفعالة على أداء الوحدات الاقتصادية وتدعيم المساءلة المحاسبية بها؛
- ضمان مراجعة الأداء التشغيلي والمالي والنقدي للوحدة الاقتصادية؛
- تعميق وتعزيز ثقافة الالتزام بالقوانين والمبادئ والمعايير المتعارف عليها؛
- زيادة ثقافة المستثمرين في أسواق المال؛
- التنبؤ بالمخاطر المتوقعة وإدارتها؛
- تعظيم الأرباح وتحقيق العدالة والشفافية والإفصاح ومحاربة الفساد.

ثانيا: مبادئ حوكمة الشركات وفق منظمة التعاون الإقتصادي و التنميةOECD

قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 1999 بنشر مجموعة أساسية لمبادئ الحوكمة تم تنقيحها في العام 2004 وهي باختصار محددة في ستة

عناصر: (Ahmed Mahdi Hadi Al-Anzi, 2014, p 226)

- ✓ **حفظ جميع حقوق المساهمين:** والتي تشمل نقل ملكية الأسهم، واختيار مجلس الإدارة الحصول على عائد من الأرباح، ومراجعة القوائم المالية، وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة.
- ✓ **المساواة في معاملة جميع المساهمين:** و تعني المساواة بين حملة جميع الأسهم، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية والإطلاع على كافة المعاملات في أعضاء مجلس الإدارة، وكذلك حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها.
- ✓ **حماية حقوق أصحاب المصالح:** الذين لهم علاقة بالشركة مثل البنوك والعاملين وحملة السندات والموردين و العملاء والتي تشمل احترام حقوقهم القانونية و التعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق.
- ✓ **الإفصاح والشفافية:** والتي تتناول الإفصاح بطريقة عادلة بين جميع المساهمين
- ✓ وأصحاب المصالح عن المعلومات الهامة التي يؤدي حذفها أو عدم التصريح عنها إلى التأثير في القرارات المتخذة من قبل مستخدمي هذه المعلومات.
- ✓ **مسؤوليات مجلس الإدارة:** والتي تشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه و مهامه الأساسية ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.
- ✓ **توافر إطار فعال للحوكمة:** يجب على إطار الحوكمة أن يعمل على رفع مستوى الشفافية وكفاءة الأسواق، و أن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين الهيئات المختلفة عن الإشراف والرقابة بتطبيق القانون

2. الإطار النظري لمبدأ الإفصاح المحاسبي و الشفافية في التقارير المالية:

1.2. ماهية الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية:

1.1.2. تعريف الإفصاح المحاسبي:

تختلف وجهات النظر حول مفهوم و حدود الإفصاح عن المعلومات الواجب توافرها في البيانات المالية المنشورة و هذا يرجع إلى اختلاف مصالح الأطراف و بذلك يصعب الوصول إلى مفهوم عام وموحد للإفصاح، ولذلك يمكننا استعراض بعض التعاريف التي تناولت الإفصاح المحاسبي:

التعريف 1: الإفصاح المحاسبي هو الوضوح وعدم الإبهام في عرض المعلومات المحاسبية عند إعداد الحسابات والقوائم المالية والتقارير المحاسبية. (lotif Zyoud H. Q., 2007,p179)

التعريف2: الإفصاح المحاسبي هو إظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية و تظهر المعلومة في القوائم والتقارير المالية بلغة واضحة مفهومة للقارئ دون أي لبس أو تضليل. (Walid Naji Al-Hayali and others, 1996, p. 371)

التعريف 3: الإفصاح بشكل أكثر تحديد هو عملية ومنهجية توفير المعلومات وجعل القرارات المتصلة بالسياسة المتبعة من جانب المؤسسة معروفة ومعلومة من خلال النشر والانفتاح.(Ahmed Mahdi Hadi Al-Anzi, 2014, p330)

من خلال التعاريف السابقة يتضح أن الإفصاح المحاسبي هو اعلان أو كشف عن القوائم والتقارير المالية الخاصة بالوحدات الاقتصادية بلغة مفهومة لجميع مستخدميها لغرض اتخاذ القرارات الرشيدة الخاصة بالاستثمار أو الإقراض أو أي قرارات أخرى.

2.1.2. أهمية الإفصاح المحاسبي:

تتجلى أهمية الإفصاح المحاسبي بالنقاط التالية: (Tariq Abdel-Al Hammad، 2005, p. 731.)

- يخدم الإفصاح المحاسبي مسألة التنظيم و تقنين عرض وتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف المختلفة بطريقة مفهومة و أسلوب ملائم يزيد من قيمة ومنفعة هذه المعلومات فيما يتصل بمستخدميها؛
- يساهم الإفصاح المحاسبي في تحقيق فاعلية استغلال وكفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة على مستوى الشركة؛
- يساعد الإفصاح في تحسين فهم الجمهور لهيكل ونواحي نشاط الشركة وسياستها وأدائها فيما يتعلق بالمعايير البيئية والأخلاقية؛
- الإفصاح هو أداة قوية للتأثير في سلوك الشركات وحماية المستثمرين.

3.1.2. خصائص الإفصاح و أنواعه:

1.3.1.2. خصائص الإفصاح:

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص بعض الخصائص وهي: (Ahmed Mahdi Hadi Al-Anzi, 2014, p330)

يمثل الإفصاح تقديم للبيانات كمية معبر عنها بالمبالغ وغالبا ما تكون مصدرها الأساسي نظام المعلومات المحاسبي وأخرى معلومات غير كمية؛

إن درجة الدقة والموضوعية تختلف في البيانات الكمية نظرا لاختلاف عملية معالجة تلك البيانات؛

تعتبر المعلومات غير الكمية صعبة التقييم والقياس؛

لقد تطور الإفصاح حيث تجاوز متطلبات القوائم المالية التقليدية الى تقديم معلومات أخرى مثل الموارد البشرية والمحاسبية الاجتماعية.

2.3.1.2. أنواع الإفصاح:

تم تصنيف الإفصاح المحاسبي من عدة زوايا أهمها: (Siddiqui Masoud and Siddiqui Fouad, 2013

أ. زاوية درجة الالتزام بالإفصاح:

إفصاح إجباري: يتم بإصدار المعايير المحاسبية التي يجب أن تتبع عند إعداد القوائم .المالية وتحدد المعلومات المحاسبية التي يجب أن تفصح عنها المنشأة للمستثمرين.

إفصاح إختياري: يتم عن طريق الإفصاح الذاتي للمنشأة عن كافة المعلومات للمستثمرين بدون وجود مطلب قانوني.

ب. زاوية مقدار الإفصاح:

إفصاح كافي: يعني توفير الحد الأدنى من المعلومات في القوائم و التقارير المالية لمتخذي القرارات بما يمكنهم من اتخاذ قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية.

إفصاح عادل: يركز على تقديم المعلومات التي تفي باحتياجات مستخدمي القوائم المالية على قدم المساواة و بالتالي ينطوي هذا النوع من الإفصاح على جانب أخلاقي.

إفصاح كامل: يعني توفير كافة المعلومات والإيضاحات في القوائم المالية لمتخذي القرارات في ظل مفهوم الأهمية النسبية، بحيث يمكن إدراك أن عدم توفير معلومات وايضاحات معينة قد تحدث ضررا بالغا بمن يعتمد عليها في اتخاذ قرار الإستثمار في سوق الأوراق المالية.

2.2. مبدأ الشفافية في التقارير المالية:

لتحقيق الشفافية يجب على الشركة أن تفصح بوضوح وبشكل كامل غير مضلل عن المعلومات الخاصة بعملياتها.

1.2.2. تعريف الشفافية:

التعريف1:" انها الإفصاح المحاسبي الذي يتخطى المبادئ المحاسبية ذات القبول العام والمعايير والمتطلبات التشريعية في التقرير المالي لتزويد المستخدمين بالمعلومات التي يحتاجونها لإتخاذ قراراتهم."(Abeer Bayoumi Mohamed Amin, 2011,pp 88-90)

التعريف2:"حصول المستخدم الخارجي على نفس المعلومات التي لدى الإدارة وحصول المستخدم على تلك المعلومات يجعلهم قادرين على رقابة الإدارة." (Ahmed Ragab Abdel-Malik Abdel-Rahman,p8)

التعريف 3:"تعرف على أنها الكشف عن المعلومات الداخلية و أي معلومات تؤثر على أسعار الأسهم و الإفصاح عنها في توقيت واحد." (Nabil Abdel Raouf Ibrahim, 2012, p. 10.)من خلال التعاريف السابقة ، نقول بأن الشفافية هي عبارة عن توفير المعلومات و البيانات المتعلقة بنشاطها ووضعها تحت تصرف المساهمين و أصحاب الحصص، و إتاحة الفرصة لمن يريد الإطلاع عليها.

2.2.2. أهمية الشفافية: تكمن أهمية الشفافية للعديد من الأسباب الآتية: (Ahmed Ragab Abdel-Malik, 2006, p. 13) تزيد من عملية توضيح قيد البنود التي تحتويها القوائم المالية؛

- تقليل درجة التقلب في الأسواق المالية لضمان الاستقرار المالي؛
- تجعل استجابة المشاركين في السوق للأخبار السيئة معتدلة و تساعدهم أيضا على عملية التوقع و تقييم المعلومات السلبية؛
- تعمل على القضاء على ظاهرة عدم تماثل المعلومات؛
- تعمل على التعرف على الظروف التي أدت الى التغير في السياسات المحاسبية ؛

- تسهل من تفعيل سوق رأس المال الكفء عن طريق توفير معلومات اضافية عن البنود المتضمنة في القوائم المالية و معلومات إضافية أخرى غير متضمنة في القوائم المالية.

3.2.2. عوائق الشفافية: تواجه الشفافية كغيرها من كل المقترحات للتطوير مجموعة من العوائق و هي:(Ahmed Ragab Abdel-Malik, 2006, pp 8-9) عدم اتفاق حوافز المديرين مع مصالح حملة الأسهم؛

- الميزة التنافسية؛
- الموازنة بين التكلفة والعائد.

3. العلاقة بين الإفصاح المحاسبي والشفافية:

إن الإفصاح والشفافية مطلب أساسي وضروري لبناء ثقة المستثمرين والمتعاملين بالسوق، على أساس إعطاء الفرصة للجميع للحصول على المعلومات الدقيقة وبوقت كاف وبآلية سليمة وواضحة وفي حدود التنظيمات التي وضعتها هيئة السوق المالية الإلزامية على أن تشمل المساءلة و المحاسبة لكل من يحاول اخفاء أو اضفاء المعلومات عن مصالح مختلف الأطراف ذات المصلحة وخدمة للمصلحة العامة وذلك من خلال: (Nabil Abdel Raouf, 2012, p 12.)

- توفير معلومات تتسم بالشفافية والنفعية ترتبط بالمشاركين بالسوق وصفاتهم يعتبر جوهريا من أجل وجود سوق منظم وكفئ، كما أنه يمثل أحد أكثر الشروط المسبقة الهامة لغرض تفعيل كفاءة سوق رأس المال؛
- يشير مصطلح الشفافية إلى مبدأ خلق بيئة يتم من خلالها جعل المعلومات (القرارات والتصرفات القائمة)، قابلة للوصول إليها بسهولة ومرئية وقابلة للفهم لكافة الأطراف المشاركة بالسوق، أما الإفصاح فهو يشير إلى العملية أو المنهجية المرتبطة بتوفير المعلومات وجعل قرارات السياسة معروفة من خلال نشرها في التوقيت المناسب، وجعلها ظاهرة واضحة، وهناك مصطلح رئيسي مرتبط بالشفافية و الإفصاح هو المسائلة المحاسبية والذي يشير إلى حاجة المشاركين بالسوق بما فيها السلطات إلى تبرير تصرفاتهم و سياستهم و قبول المسؤولية الخاصة بقراراتهم و نتائجها المترتبة عليها؛

- يعتبر مفهوم الشفافية مفهوم أساسي وضروري لتطبيق مفهوم المساءلة المحاسبية، والتي يتعين تحملها عن طريق المجموعات الرئيسية للمشاركين بالسوق والمقترضين للمشاركين بالسوق والمقترضين ومصوري الأسهم والمستثمرين بالإضافة إلى السلطات الوطنية أو المؤسسات المالية الدولية؛
- أصبحت مصطلحات الشفافية والإفصاح المحاسبي موضوعات جدلية، حيث أن الشفافية تجبر المؤسسات على مواجهة حقيقة المواقف وتجعل المختصين أكثر حرصا على تحمل مسؤولياتهم؛
- الشفافية والمساءلة المحاسبية تحسن من جودة اتخاذ القرار في كافة المؤسسات سواء تلك المرتبطة بوضع السياسة أو تلك التي تعتمد قراراتها على فهم التنبؤ بالقرارات المستقبلية لمؤسسات وضع السياسة فلإفصاح المحاسبي يحقق الشفافية والشفافية تؤدي إلى جودة المعلومات التي تحتويها التقارير المالية وذلك من أجل الحفاظ على مصالح المساهمين والأطراف الأخرى.

4. الدراسة الميدانية:

يشمل هذا الجزء على عرض وتحليل للبيانات التي تجمعت لدى الباحث من خلال الإستبانة التي تم توزيعها على أفراد العينة حيث سيتم فيه وصف للخصائص الديمغرافية والوظيفية للأفراد العينة ومن ثم تحليل و مناقشة اجابات هؤلاء الأفراد على فقرات الإستبانة.

1.4. وصف خصائص عينة الدراسة:

الجدول رقم (01):"توزيع أفراد العينة تبعا للمتغيرات الشخصية(ن=57)"

المتغير	المستوى	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	28	49.1
	أنثى	29	50.9
	المجموع	57	100
العمر	أقل من 30سنة	13	22.8
	من 30سنة الى 40سنة	31	54.4
	من 40سنة الى 50سنة	8	14
	أكثر من 50سنة	5	8.8
	المجموع	57	100
المؤهل العلمي	دكتوراه	26	45.6
	ماجستير	11	19.3
	ماستر	11	19.3

	أخرى	9	15.8
	المجموع	57	100
الوظيفة	أستاذ جامعي	31	54.4
	مسير مؤسسة	3	5.3
	محاسب معتمد	2	3.5
	محافظ حسابات	3	5.3
	أخرى	18	31.6
	المجموع	57	100
الخبرة العلمية	أقل من 5سنوات	15	26.3
	من 5سنوات الى 10سنوات	25	43.9
	من 10سنوات الى 15سنة	8	14
	أكثر من15سنة	9	15.8
	المجموع	57	100
القطاع	قطاع عام	49	86
	قطاع خاص	8	14
	المجموع	57	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجاتSPSS

يظهر من الجدول(01)ما يلي:

- ✓بلغ عدد الذكور في العينة (28) بنسبة مئوية 49.1% بينما بلغ عدد الإناث(29)بنسبة مئوية 50.9%.
- ✓بلغت أعلى نسبة مئوية لتوزيع أفراد العينة تبعا لمتغير العمر (54.4%) للفئة العمرية (30-40)، بينما بلغت أدنى نسبة مئوية (8.8%)للفئة العمرية أكثر من 50سنة.
- ✓بلغت أعلى نسبة مئوية لتوزيع أفراد العينة تبعا لمتغير المؤهل العلمي(45.6%)للمؤهل العلمي (دكتوراه)، بينما بلغت أدنى نسبة مئوية (15.8%)للمؤهل العلمي (أخرى).
- ✓بلغت أعلى نسبة مئوية لتوزيع أفراد العينة تبعا لمتغير الوظيفة (54.4%) للوظيفة(أستاذ جامعي)، بحكم الاحتكاك الدائم معهم ،بينما بلغت أدنى نسبة مئوية (3.5%) للوظيفة (محاسب معتمد).
- ✓بلغت أعلى نسبة مئوية لتوزيع أفراد العينة تبعا لمتغير الخبرة العلمية (43.9%) للخبرة العلمية (من 5 إلى 10سنوات)، بينما بلغت أدنى نسبة مئوية (14%) للخبرة العلمية (من 10الى 15سنة).

✓بلغت أعلى نسبة مئوية لتوزيع أفراد العينة تبعا للقطاع الذي تنتمي إليه(86%) للقطاع العام بينما بلغت أدنى نسبة مئوية(14%) للقطاع الخاص.

2.4. عرض نتائج الدراسة:

في ما يلي عرض نتائج الدراسة التي تهدف إلى التعرف على مدى العلاقة التكاملية بين الشفافية و الإفصاح المحاسبي وحوكمة الشركات وسيتم ذلك من خلال مقياس ليكرت الخماسي وسلم القياس للمتوسط الحسابي الموضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (02):"مقياس ليكرت الخماسي"

التصنيف	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

الجدول رقم (03):"سلم القياس المستخدم في تقييم نتائج الاستبيان"

مجال التقييم	*التقييم*
من1.00 الى1.80	غير موافق بشدة
من 1.80 الى2.60	غير موافق
من 2.60الى3.40	محايد
من 3.40 الى 4.20	موافق
من 4.20 الى 5.00	موافق بشدة

أولا: النتائج المتعلقة بالمتوسطات الحسابية و الانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة

الجدول رقم(04):"نتائج الاستبيان لعينة الدراسة حول أهمية تطبيق مبادئ حوكمة الشركات"

الرقم	*الفقرة*	*المتوسط الحسابي*	*الانحراف المعياري*	*الاتجاه العام*
1	لضمان تطبيق حوكمة المؤسسات يلزم توافر أساس تنظيمي فعال .	4.44	0.655	موافق بشدة
2	توفر مبدأ حماية حقوق المساهمين و المستثمرين .	4.32	0.848	موافق بشدة
3	ضرورة توفر مبدأ معاملة عادلة و متساوية بين جميع المساهمين	4.35	0.767	موافق بشدة
4	أهمية توفر مبدأ دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة حوكمة المؤسسات .	4	0.886	موافق
5	الزامية توفر مبدأ الإفصاح و الشفافية لجميع أصحاب المصالح	4.37	0.858	موافق بشدة
6	يتم الالتزام بمسؤوليات مجلس الإدارة و المدراء الأخلاقية و المهنية و القانونية .	4.46	0.503	موافق بشدة
الاتجاه العام لأهمية تطبيق مبادئ حوكمة الشركات		4.45	0.548	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS .

نلاحظ أن اتجاهات العينة ايجابية نحو الفقرات أعلاه، و ذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكثر

من متوسط أداة القياس(3) وبلغ المؤشر الكلي (4.45)، حيث حملت الفقرة(6) أعلى درجة من الأهمية بمتوسط حسابي (4.46)و بانحراف معياري (0.503) .بينما حملت الفقرة (4) أقل درجة متوسطة من الأهمية بمتوسط حسابي (4) وانحراف معياري (0.886).تشير هذه النتائج إلى أن استجابات عينة الدراسة كانت ايجابية وبدرجة مرتفعة ومتوسطة على جميع العبارات.

الجدول رقم(05): " نتائج الاستبيان حول دور مبدأ الإفصاح والشفافية في تحقيق جودة التقارير المالية"

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
1	يوفر الإفصاح والشفافية في القوائم المالية معلومات مالية ملائمة لمستخدميها لاتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة	4.28	0.675	موافق بشدة
2	يوفر الإفصاح و الشفافية معلومات مالية ذات موثوقية وقابلة للفهم لمستخدميها لاتخاذ قرارات رشيدة	4.14	0.811	موافق
3	يوفر الإفصاح والشفافية معلومات مالية قابلة للمقارنة لمستخدميها لاتخاذ قرارات رشيدة	3.98	0.916	موافق
4	يوفر الإفصاح والشفافية معلومات مالية قابلة للتحقق والاعتماد عليها لمستخدميها لاتخاذ قرارات رشيدة	3.96	0.906	موافق
5	ان توافر ضوابط تفرضها الهيئات المحاسبية على سياسة الإفصاح في المؤسسات من شأنه توفير و عرض تقارير مالية تتميز بالجودة و المصداقية	4.21	0.559	موافق بشدة
6	ان الإفصاح السليم و الملائم و في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالمؤسسة بكل شفافية يزيد من ثقة و اعتمادية المستخدمين	4.49	0.539	موافق بشدة
	الاتجاه العام لدور مبدأ الإفصاح و الشفافية	**4.39**	**0.575**	موافق بشدة

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجاتSPSS

نلاحظ أن اتجاهات العينة ايجابية نحو الفقرات أعلاه، و ذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكثر من متوسط أداة القياس(3) وبلغ المؤشر الكلي (4.39)، حيث حملت الفقرة (6) أعلى درجة من الأهمية بمتوسط حسابي (4.49)و بانحراف معياري (0.539) .بينما حملت الفقرة (4) أقل درجة متوسطة من الأهمية بمتوسط حسابي (3.98) وانحراف معياري (0.906).تشير هذه النتائج إلى أن استجابات عينة الدراسة كانت ايجابية وبدرجة مرتفعة على جميع العبارات.

الجدول رقم(06): "نتائج الاستبيان حول الصعوبات التي تواجه تطبيق الحوكمة في البيئة الجزائرية"

رقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
1	يوفر الإفصاح والشفافية في القوائم المالية معلومات مالية ملائمة لمستخدميها لاتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة	4.28	0.675	موافق بشدة
2	يوفر الإفصاح و الشفافية معلومات مالية ذات موثوقية وقابلة للفهم لمستخدميها لاتخاذ قرارات رشيدة	4.14	0.811	موافق
3	يوفر الإفصاح والشفافية معلومات مالية قابلة للمقارنة لمستخدميها لاتخاذ قرارات رشيدة	3.98	0.916	موافق
4	يوفر الإفصاح والشفافية معلومات مالية قابلة للتحقق والاعتماد عليها لمستخدميها لاتخاذ قرارات رشيدة	3.96	0.906	موافق
5	ان توافر ضوابط تفرضها الهيئات المحاسبية على سياسة الإفصاح في المؤسسات من شأنه توفير و عرض تقارير مالية تتميز بالجودة و المصداقية	4.21	0.559	موافق بشدة
6	ان الإفصاح السليم و الملائم و في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالمؤسسة بكل شفافية يزيد من ثقة و اعتمادية المستخدمين	4.49	0.539	موافق بشدة
	الاتجاه العام لدور مبدأ الإفصاح و الشفافية	**4.39**	**0.575**	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS

بالنسبة للمتوسط العام كان بقيمة (4.15) بمعنى أن إجمالي الإجابات تتجه نحو درجة التوافق أي أن المحور الرابع يعكس مدى الصعوبات التي تواجه تطبيق الحوكمة في البيئة الجزائرية، كما كان الانحراف المعياري العام بنسبة (0.807) وهذا ما يدل على عدم وجود تشتت للفقرات لأن الانحراف المعياري اقل من الواحد.

ثانيا : صدق و ثبات أداة الدراسة

1. حساب معامل الثبات ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha)

من أجل أن تكون هذه الدراسة والمتمثل أساسا في استمارة الاستبيان وذات بعد علمي صحيح وصادق تم عرضها واختبار صدقها باستعمال معامل **ألفا كرونباخ** لاختبار الإتساق الداخلي للفقرات، حيث أظهرت النتائج صدق وقوة الإتساق الداخلي للدراسة بقيمة قريبة من 1 أي قيمة أكبر من قيمة الحد الأدنى المقبول (0.6)، و الجدول التالي يبين الفا كرونباخ لعينة الدراسة.

الجدول رقم(07): نتائج اختبار الثبات لكل محاور الاستبيان

المحور	العنوان	معامل ألفا كرونباخ	عدد الفقرات
الأول	أهمية تطبيق مبادئ حوكمة الشركات	0.896	6
الثاني	دور مبدأ الإفصاح و الشفافية في تحقيق جودة التقارير المالية	0.961	6
الثالث	الصعوبات التي تواجه تطبيق الحوكمة في البيئة الجزائرية	0.960	5

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS

2. الصدق البنائي لمحاور الاستبيان (معامل الارتباط)

سنحاول معامل الارتباط **بيرسون (Corrélation de Pearson)** لتحليل واختبار فقرات وفرضيات الدراسة، في اطار التساؤلات يتم التحقق من صحة فروض الدراسة كما يلي

اختبار الفرضية الأولى: تقوم حوكمة المؤسسات على مجموعة من المبادئ لتحقيق جودة التقارير المالية.

الجدول رقم(08): تحليل نتائج فقرات المحور الأول حول أهمية تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	لضمان تطبيق حوكمة المؤسسات يلزم توافر أساس تنظيمي فعال .	0.960	**0.000**
2	توفر مبدأ حماية حقوق المساهمين و المستثمرين .	0.17	**0.000**
3	ضرورة توفر مبدأ معاملة عادلة و متساوية بين جميع المساهمين	0.914	**0.000**
4	أهمية توفر مبدأ دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة حوكمة المؤسسات.	0.771	**0.000**
5	الزامية توفر مبدأ الإفصاح و الشفافية لجميع أصحاب المصالح	0.876	**0.000**
6	يتم الالتزام بمسؤوليات مجلس الإدارة و المدراء الأخلاقية و المهنية و القانونية.	0.931	**0.000**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول رقم (08) يمكن ملاحظة أن الوزن النسبي لأغلب الفقرات أكبر من 60%(0.6)و مستوى الدلالة 0.00 وهي أقل من 0.05، مما يدل على ايجابية الفقرات و على وجود علاقة ارتباطية ذات إحصائية قوية، هذا ما يعكس مدى أهمية تطبيق حوكمة المؤسسات من خلال توفر هيكل تنظيمي فعال يضبط مختلف جوانب الحوكمة، وكذلك توفير قوانين واضحة تحدد المسؤوليات. وعليه تم قبول الفرضية القائلة: **تقوم حوكمة المؤسسات على مجموعة من المبادئ لتحقيق جودة التقارير المالية.**

اختبار الفرضية الثانية: للإفصاح والشفافية علاقة قوية لتحقيق مبادئ حوكمة المؤسسات بغية تعزيز جودة التقارير المالية.

الجدول رقم(09):" تحليل نتائج فقرات المحور الثاني حول دور مبدأ الإفصاح و الشفافية في تحقيق جودة التقارير المالية"

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	يوفر الإفصاح و الشفافية في القوائم المالية معلومات مالية ملائمة لمستخدميها لاتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة	0.958	0.000
2	يوفر الإفصاح و الشفافية معلومات مالية ذات موثوقية و قابلة للفهم لمستخدميها لاتخاذ قرارات رشيدة	0.877	0.000
3	يوفر الإفصاح و الشفافية معلومات مالية قابلة للمقارنة لمستخدميها لاتخاذ قرارات رشيدة	0.827	0.000
4	يوفر الإفصاح و الشفافية معلومات مالية قابلة للتحقق و الاعتماد عليها لمستخدميها لاتخاذ قرارات رشيدة	0.850	0.000
5	ان توافر ضوابط تفرضها الهيئات المحاسبية على سياسة الإفصاح في المؤسسات من شأنه توفير و عرض تقارير مالية تتميز بالجودة و المصداقية	0.799	0.000
6	ان الإفصاح السليم و الملائم و في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالمؤسسة بكل شفافية يزيد من ثقة و اعتمادية المستخدمين	0.934	0.000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يتبين لنا من الجدول رقم(09) أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.00 وهي أقل من 0.05، كما أن معامل الارتباط المحسوبة لجميع الفقرات تتراوح مابين 0.8و0.9، مما يدل على وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين الإفصاح والشفافية وتحقيق جودة التقارير المالية، من خلال الإفصاح عن المعلومات الهامة بطرق عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح، والعمل على توفير المعلومات في الوقت المناسب بكل شفافية، وعليه تم قبول الفرضية القائلة: **للإفصاح والشفافية علاقة قوية لتحقيق مبادئ حوكمة المؤسسات بغية تعزيز جودة التقارير المالية.**

اختبار الفرضية الثالثة: تواجه المؤسسات الجزائرية عدة صعوبات في تطبيقها للحوكمة بصفة عامة وتحقق مبدأ الإفصاح على وجه خاص، وهو ما انعكس سلبا على جودة التقارير المالية.

الجدول رقم (10): تحليل نتائج فقرات المحور الثاني حول الصعوبات التي تواجه تطبيق الحوكمة في البيئة الجزائرية

N°	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	عدم تطوير مناهج التعليم بما يخدم الأكاديميين و المختصين في مجال المراجعة و التدقيق و الحوكمة .	0.966	0.000
2	ضعف الوعي الاستثماري لدى الأفراد .	0.871	0.000
3	عدم تنظيم مهنة المحاسبة و المراجعة بشكل سليم يحد من القدرة على تطبيق الحوكمة	0.948	0.000

4	عدم الفصل بين الملكية و الإدارة في المؤسسات	0.850	**0.000**
5	ضعف الإجراءات الرقابية على أداء السوق يؤثر على قرارات المستثمرين	0.964	**0.000**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يتبين لنا من الجدول رقم (10) أن قيمة مستوى الدلالة لجميع الفقرات تساوي 0.00 وهي أقل من 0.05 لجميع فقرات المحور، كما أن قيمة معامل الارتباط المحسوبة تتراوح مابين 0.8 و0.9، مما يدل على أن البيئة الجزائرية تواجه صعوبات في تطبيق الحوكمة. وعليه تم قبول الفرضية القائلة: **تواجه المؤسسات الجزائرية عدة صعوبات في تطبيقها للحوكمة بصفة عامة و تحقق مبدأ الإفصاح على وجه خاص، وهو ما انعكس سلبا على جودة التقارير المالية.**

الخاتمة:

تعتبر حوكمة الشركات إحدى المتطلبات الجديدة للنهوض بالاقتصاد، من خلال الانعكاس الايجابي لتطبيق مبادئها القائمة على الإفصاح والشفافية فهي أداة لرفع مستوى الإفصاح ومكافحة الفساد. وقد خلصت الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

الإستنتاجات: في ضوء التحليلات النظرية والعملية تم التوصل إلى النتائج التالية:

إن معظم أفراد العينة من أساتذة أكاديميين أو مهنيين، يرون بأن اعتماد حوكمة المؤسسات له أثر ايجابي على مستوى الإفصاح والجودة في التقارير المالية.

- رغم العوامل المؤثرة في مبادئ حوكمة المؤسسات، لكنها تساهم بشكل فعال في تحديد حقوق المساهمين لتحقيق جودة التقارير المالية؛
- هناك علاقة قوية موجبة بين الإفصاح المحاسبي وشفافية المعلومات في إرساء مبادئ حوكمة الشركات؛
- هناك اتفاق كبير بين أفراد العينة حول التقارير المالية لها دور فعال في تجسيد الشفافية وكذا المساءلة في الشركة؛
- الأمر الذي من شأنه أن يساهم في حوكمة الشركات بصفة عامة وتحقق مبدأ لإفصاح في هذه الشركات.

التوصيات: من خلال نتائج الدراسة يمكن استدراج مجموعة من التوصيات نذكر منها مايلي:

- اعتماد آليات حوكمة الشركات التي من شأنها أن تعمل على زيادة جودة وشفافية الإفصاح في التقارير المالية؛
- ضرورة تطبيق الحوكمة باعتبارها أداة ضرورية و فاعلة من أدوات الإصلاح الإقتصادي؛
- زيادة الاهتمام و التعريف بأهمية حوكمة الشركات نظرا لدورها في خلق بيئة تسودها الثقة و المصداقية، وإعداد تقارير مالية سليمة، ونشر ثقافة الالتزام بين الأطراف ذات الصلة وتنمية الوعي بدور الحوكمة في تدعيم قدرة الشركة على الإستمرار؛
- تعميق الوعي بأهمية دور لجنة المراجعة لما لها من أهمية في زيادة الثقة والمصداقية في المعلومات المفصح عنها؛
- يجب زيادة معدل الإفصاح في تقارير مجلس الإدارة والبيانات المالية لتفادي جرائم الاحتيال والتلاعب من قبل أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية للشركة.

المراجع

1 *Ahmed Ragab Abdel-Malik Abdel-Rahman, "Measuring the extent to which transparency and disclosure are achieved in the published financial reports of companies traded in the Saudi stock market,. (n.d.). Egypt: Sohag University, Egypt, without a year of publication.*

2 *Abeer Bayoumi Mohamed Amin, A. B. (2011,pp 88-90). "The Impact of Corporate Governance Application on the Quality of the Investment Decision in the Egyptian Stock Market," . Master Thesis . Cairo: Faculty of Commerce, Cairo University.*

3 *Ahmed Mahdi Hadi Al-Anzi, A. M.-A. (2014, p 226). " Analysis of the Impact of Corporate Governance on the Quality of Accounting Disclosure ". ،Al-Qadisiyah Journal of Administrative and Economic Sciences , 16 (Issue 4), 226.*

4 *Ahmed Makhlouf, A. M. (2009, p 10). "The global financial crisis and foreseeing a solution using the principles of disclosure, transparency and corporate governance from an Islamic perspective," the International Scientific Forum on the*

International Financial and Economi. the International Scientific Forum on the International Financial and Economic Crisis and Global (p. 10). aleria: setif university - Algeria.

5 *Ahmed Ragab Abdel-Malik Abdel-Rahman, A. R.-M.-R. (n.d.). 17. "Measuring the extent to which transparency and disclosure are achieved in the published financial reports of companies traded in the Saudi stock market,". 8. Egypt: Sohag University, Egypt, without a year of publication,.*

6 *Ahmed Ragab Abdel-Malik, A. R.-M. (2006, p. 13). "A proposed framework for financial reports published in light of achieving transparency published in the Stock Exchange Helwan University, 2006, p. 13. Scientific Journal of Commercial Research, Faculty of Commerce , 13.*

7 *Al-Khudairi Mohsen Ahmed, A. (2005, p56). corporate Governance. (1. edition, Ed.) Arab nile Group , 56.*

8 *Azzawi Omar, B. S. (November , 2011, p 188). "The Role of Corporate Governance in Evaluating the Efficiency of Accounting Information Systems According to International Accounting Standards,, University of. International Scientific Forum on Accounting Reform in Algeria (p. 188). algeria: university of Ouargla 29-30 N ovember .*

9 *Hindi Mounir, M. (2009 , 5). "Modern Thought in Financial Analysis and Performance Evaluation," . Dar Al Maarif , 5.*

10 *lotif Zyoud, H. Q. (2007, p. 179). "The Role of Accounting Disclosure in the Stock Market in Rationalizing the Investment Decision," . Tishreen University Journal for Studies and Scientific ResearchDamascus , 29 (Issue 1,.), 179.*

11 *lotif Zyoud, H. Q. (Damascus, 2007, p. 179). "The Role of Accounting Disclosure in the Stock Market in Rationalizing the Investment Decision,". Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research , 29 (Issue 1), 179.*

12 *Mohamed Hassan Youssef, Y. (June 2007 ,p6). "Determinants and Standards of Governance," . a series of publications .*

13 *Nabil Abdel Raouf Ibrahim, N. A. (2012, p. 10.). "The New Accounting Disclosure on the Efficiency of the Egyptian Stock Market,. Al Shorouk Academy, Higher Institute of Computers and Science Technology,.*

14 Nabil Abdel Raouf Ibrahim, N. A. (2006,p13). "A proposed framework for financial reports published in light of achieving transparency published in the Stock Exchange,". Scientific Journal of Commercial Research, Faculty of Commerce , 13.

15 OECD, O. (2004). Principles of Corporate Governance . Retrieved from on the site: HTTP://WWW.decd.org.

16 Siddiqui Masoud and Siddiqui Fouad, S. M. (2013). , "The Reflection of the Financial Accounting System on Disclosure Policies in Algeria", . National Forum on the Reality and Prospects of the Financial Accounting System in Small and Medium Enterprises in Algeria. algeria: EL-Oued University.

17 Tarek Abdel-Al Hammad, -A. H. (2007 , p4). "Corporate Governance" . University House (second layer).

18 Tariq Abdel-Al Hammad Tariq Abdel-Al Hammad. "Corporate Governance (Principles-Concepts-Experiences)", 2005, p. 731 .

19 Implementation of Governance in Banks ،731 .

20 The Arab Society of Certified Accountants, T. A. (2004). Retrieved from monthly electronic bulletin, No. 53.

21 Walid Naji Al-Hayali and others, W. N.-H. (1996, p. 371). , "Accounting Theory and Information Economy", . Dar Haneen for Publishing and Distribution , 374.